

تعميم رقم : ١/٨٤

إلى جميع الوحدات العاملة في وزارة الصناعة في الإدارة المركزية وفي المناطق

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ ، بموضوع النزوح السوري لا سيما التمسك غير الشرعي للنزاحين ، والطلب إلى جميع الوزارات والإدارات المعنية ومنها وزارة الصناعة كل في مجال اختصاصه القيام بإجراءات محددة ،

وبناء على تعميمنا رقم ١/٨٣ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٩/١٤ إلى جميع المصانع العاملة على الأرض اللبنانية ، بعدم استخدام عمال سوريين لا يحوزون أوراقاً وترخيصاً قانونية وذلك تحت طائلة وقف عمل تلك المصانع وسحب تراخيصها .

على جميع الوحدات العاملة في وزارة الصناعة في الإدارة المركزية وفي المناطق ، عدم استقبال طلبات الشهادات الصناعية أو طلبات الترخيص بالاستثمار ، إلا إذا كان من ضمن الطلب لائحة بالعمال والعاملين في المصنع ، مع تعهد بصحة اللائحة واكتمالها ، على أن ترفق اللائحة بالمستندات التي تبين الوضع القانوني للعمال السوريين والأجانب لناحية الإقامة وإجازات العمل ، وفي حال تبين لاحقاً عند دراسة الطلب وجود مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء في استخدام هؤلاء العمال لا سيما الإقامة وإجازة العمل ، عدم البت بالمعاملة وإبلاغ الإدارة المركزية في بيروت بالأمر مع بيان المخالفات ليبنى على الشيء مقتضاه .

بيروت في : ٢٠٢٣/٩/١٤

وزير الصناعة
جورج بوشكيان

يبلغ إلى:

- الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء/

- جميع المصالح العاملة في وزارة الصناعة

تعميم رقم: ١/٨٣

إلى جميع أصحاب المصانع العاملة على الأرض اللبنانية

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ ، بموضوع النزوح السوري لا سيما التسلسل غير الشرعي للنزاحين ، والطلب إلى جميع الوزارات والإدارات المعنية كل في مجال اختصاصه القيام بإجراءات محددة ،

يطلب إلى جميع المصانع العاملة على الأرض اللبنانية ، عدم استخدام عمال سوريين لا يحوزون أوراقاً وتراخيصاً قانونية وذلك تحت طائلة وقف عمل تلك المصانع وسحب تراخيصها .

وستتخذ الوزارة الإجراءات والتدابير الرامية إلى التثبيت من التزام المصانع بهذا التعميم والعمل بموجبه .

بيروت في : ٢٠٢٣/٩/١٤

وزير الصناعة
جورج بوشكيان

يبلغ إلى:

- الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء/
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- وزارة العمل
- وزارة الداخلية والبلديات
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
- الجريدة الرسمية
- جميع المصالح العاملة في وزارة الصناعة